

الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 وتداعياتها على التمويل الجماعات المحلية في الجزائر The Economic Crisis of 2014 and its Impact Local Communities Finance in Algeria

عبد العزيز زايدي
جامعة المسيلة – الجزائر
abdelaziz.zaydi@univ-msila.dz

فهمي أمير*
جامعة المسيلة – الجزائر
fahmi.amir@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2022/10/03 تاريخ القبول: 2022/12/13 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تعتبر الجماعات المحلية هيئات تمثل امتداد للسلطة الدولة وسياستها على المستوى المحلي ولتحقيق ذلك لا بد لها من مصادر تمويل كافية ومستدامة. إلا أن الجماعات المحلية في الجزائر تعتمد على مصادر الخارجية في التمويل لتميتها المحلية بالنسبة 90 % من مجمل مواردها، وهذا ما يجعلها رهينة لتمويل المركزي في حين أن هذه الأخيرة أساسها الإيرادات النفطية. إن الغرض والهدف من هذا المقال هو محاولة لإبراز وكشف آثار الأزمة الاقتصادية 2014 والمتمثلة في انهيار أسعار النفط ومعرفة أثارها المختلفة على التمويل الجماعات المحلية و من جهة أخرى السعي لتقديم حلول من أجل التخلص من التبعية المركزية في تمويلها وبالتالي تبعية النفطية.

كلمات مفتاحية: الأزمة الاقتصادية. التمويل المحلي. الجماعات المحلية. النفط.

Abstract:

The local communities considered as an extension of state's authority and their politic in the local level to achieve that, they must have sufficient and sustainable funding sources. Local communities in Algeria relies on external resources to finance, their local development in the rate of 90 % . out of all its resources and that's what makes its hostage to central finance which is based on oil incomes. The aim of this article is to try to show and discover the impact of the economic crisis of 2014, represented by the oil price collapse, and knowing all its different impact on the local communities from another side try to give solutions to finish with central dependency in their finance and subsequently oil dependency.

Keywords: economic crisis, local funding , local communities, oil

مقدمة

تعتبر الجزائر من الدول التي قامت بتأسيس وبناء اقتصاد يعتمد على عوائد النفطية في تنفيذ خططها التنموية، وعليه أصبحت وضعية الاقتصاد الجزائري قائمة على أسعار النفط في السوق الدولية والتي هي مرتبطة بالعوامل الخارجية مما جعلها عرضة لازمات نفطية وهذا ما يشكل تهديد للاقتصاد الوطني. ولعل الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 بصفاتها أزمة نفطية دليل على ذلك نظرا بما انجر عنها انعكاسات سلبية على جميع المستويات سواء اقتصادية او اجتماعية.

ونظرا لارتباط الجماعات المحلية سياسيا وإداريا واقتصاديا بالدولة فهي تمثل امتدادا لسلطة الدولة وسياستها التنموية على مستوى المحلي فقد تأثرت هي الأخرى بالازمة الاقتصادية نتيجة لاعتمادها في تمويل للمشاريع التنموية على التمويل المركزي بالنسبة 90 % والتي هي بدورها تعتمد على المدخلات النفطية. في ظل هذه الظروف كان إلزاما البحث عن مصادر التمويل خارج إطار التمويل المركزي. وانطلاقا على ما تقدم تبرز معالم اشكالياتنا الرئيسية التالية: ما مدى تأثير الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 على التمويل الجماعات المحلية في ظل تبعية النظام التمويل في الجزائر لقطاع النفطية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، يتضمن المحور الأول تشخيص الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 في ظل أهمية النفط للاقتصاد في الجزائر، أما المحور الثاني يتضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في ظل تحديات الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 والمحور الأخير فيتم عرض أفاق وسبل تفعيل التمويل المحلي خارج إطار التمويل المركزي.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى محاولة تشخيص وضعية الاقتصادية للجزائري بصفة عامة والجماعات المحلية بصفة خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمتمثلة في انهيار أسعار النفط لسنة 2014 باعتبار أن النفط هو المصدر الأساسي لتمويل الاحتياجات والمخرجات المالية للدولة سواء على المستوى المركزي أو المحلي. ولتناول هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل وهو منهج يستهدف جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة مع محاولة تفسيرها وتحليلها. كما أن هذه الدراسة تتطلب الاعتماد على المنهج الإحصائي وذلك للوقوف على الأرقام والإحصائيات الصادرة من مختلف الجهات الرسمية. كما تم توظيف المقترن القانوني وذلك بالتطرق إلى القانون البلدية والولاية وبعض القوانين الخاصة بتمويل الجماعات المحلية.

أولا: تشخيص الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 في ظل أهمية النفط للاقتصاد في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري رهينة لإيرادات النفطية فهو يمثل ربع الناتج الإجمالي و60% من إيرادات الميزانية وأكثر من 95 % من عائدات التصدير وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري معرض لازمات اقتصادية مختلفة من جراء ارتباط هذا الأخير بالمنتج النفطي والذي أسعاره غير مستقرة على مستوى الدولي. وتاريخ الجزائر يعرض لنا مدى تأثير الاقتصاد الوطني بالازمات الاقتصادية منذ عام 1986 والتي شكلت منعطفا أساسيا سواء على

مستوى السياسي او الاقتصادي، وقد تلتها أزمة الاقتصادية الأخيرة في النصف الثاني منذ عام 2014 والتي هي موضوع دراستنا.

1. خلفيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 بالنسبة لاقتصاديات النفطية

بعد ارتفاع الشديد الذي عرفته أسعار النفط في 2008 أين وصل متوسط أسعار سلة الأوبك إلى 94.5 دولار للبرميل تحت اثر الأزمة الاقتصادية العالمية، انخفض متوسط أسعار الأوبك في 2009 إلى 61،1 دولار للبرميل لكن سرعان ما ارتفع في السنة الموالية حيث ارتفعت ارتفاعا شديدا فاقت كل التوقعات من 77.5 دولار للبرميل سنة 2010 ليصل متوسط أسعار السلة 105،45 دولار للبرميل سنة 2013 ليعرف الاقتصاد العالمي طفرة نفطية ثالثة دامت لغاية 2014¹. وكما حدث في الثمانينات وبدون سابق إنذار فإن بقاء أسعار النفط فوق 100 دولار لثلاث سنوات ونصف ساهم في إضعاف طلب نوعا ما وسمحت بدخول حقول جديدة ومصادر جديدة لإنتاج النفط إلى السوق، وتسبب هذا إضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على هبوط أسعار النفط وذلك في النصف الثاني من سنة 2014، حيث وصل إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ خمس سنوات أين بدأت أسعار بالانخفاض ابتداء من سبتمبر 2014 من 96 دولار للبرميل إلى 59.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة أي انخفاض 1، 16 % مقارنة بالشهر نوفمبر من السنة نفسها لتواصل انخفاض في سنة 2015 بصورة شديدة ليعرف الاقتصاد العالمي أزمة نفطية جديدة بحيث وصل متوسط أسعار الأوبك في جانفي 2015 إلى 44،4 دولار للبرميل لتسجل انخفاضا بالنسبة 60،6 % مقارنة بالشهر جانفي 2014². ولقد اختلفت تحليلات المفسرة لأسباب انخفاض أسعار النفط بين الأسباب الاقتصادية والمتمثلة في أساسيات السوق عن طريق التفاعل بين العرض والطلب وبين الأسباب السياسية والمتمثلة في الصراعات الجيوسياسية بين مختلف الدول المصدرة للنفط.

وبذلك فيرجع المختصون الاقتصاديون الاختلال بين العرض والطلب في السوق النفط إلى عدة أسباب. فمن جانب ارتفاع العرض كان نتيجة لزياد في عدد الاكتشافات النفطية فالتقديرات تشير إلى تحقيق 91 اكتشافا جديدا في سنة 2015، منها 45 اكتشافا للنفط و45 اكتشافا للغاز الطبيعي³، بلاضافة إلى هذه الاكتشافات هناك عملية البحث عن الطاقة البديلة من خلال الطفرة في مجال النفط الصخري خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. أما من جانب انخفاض الطلب على نفط كان بسبب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في غالبية الدول المصنعة خاصة الدول الأوروبية و الصين بعد لازمة المالية العالمية لسنة 2008، بالإضافة إلى العلاقة الغير مستقرة بين العملتين الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية اليورو والدولار⁴.

وعلى وجه آخر ارجع بعض المحللين والخبراء انهيار أسعار المحروقات إلى التفسير السياسي بحيث انطلق هذا التفسير من مقالة للكاتب توماس فريدمان بعنوان "حرب المضخات"، بحيث افترض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من اجل خفض أسعار البترول والغاز، ويظهر ذلك عن طريق رفض وضغط قوي من المملكة العربية السعودية في منظمة الأوبك بعدم خفض الإنتاج وذلك في الجلسة

166 فى نوفمبر 2014 وكذا جوان 2015. بحيث أن الأدلة تشير إلى تواطئ السياسى بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وراء انخفاض الحاد والمفاجئ فى أسعار النفط بغرض استهداف بمنافسهما الجيو الإستراتيجية إيران وروسيا باعتبارهما حليف للنظام بشار الأسد ومن جهة أخرى وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب حلفتها الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل الصراع على مناطق النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط مع الدول العظمى وفى مقدمتها روسيا، ولهذا فإن انخفاض النفط أدى إلى تراجع اقتصاد روسيا ب 4,8% عام 2015 ، أما إيران فقد تعرض إلى عجز بقيمة 8,6 مليار دولار سنة 2014 حسب ما صرح به الصندوق النقدى الدولى ولهذا فإن هذا طرح سيجعل من روسيا وإيران تلتقان إلى شؤونهما الداخلية على حساب الشؤون الخارجية⁵.

2. بوادر أزمة الاقتصادية 2014 فى الجزائر (بين نقمة النفط وفشل النموذج التنموى)

إن الجزائر لم تكن بمنأى عن التحولات العالمية والظروف التى يشهدها الاقتصاد العالمى، لهذا فالإقتصاد الجزائرى مر بعدة تغيرات تتخللها أزمات اقتصادية كان مصدرها الأساسى دوما التقلبات فى السوق النفطية على مستوى الدولى. ومنذ نهاية عام 2014 بدأت بوادر ظهور أزمة اقتصادية أخرى عصفت بالجزائر نتيجة تدنى أسعار النفط كان لها تأثير بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية.

ولكن قبل هذه لازمة ظهرت بوادر لازمة لم تكن ظاهرة بشكل حاد تمثلت أساسا فى النموذج التنموى المتبع والذي حمل فى طياته بذور وأسباب انهياره⁶. فالجزائر كانت من أكثر الدول تأثيرا سلبيا بالصدمة النفطية بداية من عام 1986 حيث نتج منها احتجاجات شعبية فى أكتوبر 1988 ومتابعتها من أزمة اقتصادية واجتماعية ثم أزمة أمنية خطيرة فى التسعينات، وقد ساهم ذلك بالتخلي عن الاشتراكية وتطبيق إصلاحات اقتصادية وإتباع برنامج التكيف الهيكلى والانتقال إلى النهج الاقتصادى الرأسمالى، وفى الوقت الذى كان يفترض أن تتعلم السلطة الحاكمة من الدرس القاسى الذى خلفته الصدمة النفطية، لاحظنا النقيض فبمجرد حدوث طفرة نفطية (2004-2014) أنعمت على الدولة مداخيل ضخمة جعل الدولة تنفق أكثر من ألف مليار دولار خلال عشرين سنة من حكم الرئيس السابق بوتفليقة، بحيث تميزت ألقبة الرئاسية الأولى من حكم بإطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادى بمبلغ 7مليارات دولار خلال الحقبة 2000 - 2004. وبعده ثم إطلاق البرنامج التكميلى لدعم النمو وتنفيذ المشاريع الاستثمارية الإنتاجية الرئيسية والبنية التحتية العامة، بما مجموعه 55مليار دولار خلال الفترة الرئاسية 2004 - 2009، إلا أنا النتائج المحققة لم تكن بمستوى ذلك الإنفاق الضخم. وحافظت الحكومة على التوجه نفسه فى الإنفاق العام خلال العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة، حيث خصص مبلغ 286مليار دولار للمخطط الخماسى 2009-2014 فالحكومة لم تغير فى أولوياتها بل استمرت فى إنجاز مشاريع مختلف والسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان بتوزيع الربح وإهمال التنمية.

إن ضخامة الإنفاق لم يقابلها التغيير جذرى فى البنية الاقتصاد لان النموذج التنموى فى الجزائر يفقر إلى فاعلية فى استعمال وسائل الإنتاج وكذا ضعف الاستثمار فى راسى المال البشرى والتركيز على رأس المال

المادي والذي لا يكفي لوحده لإحداث التنمية حقيقية فمداخل النفط لم تخضع لمنطق المسؤولية. وهذه احد مسبات الفشل تنموي في الجزائر وهذا منعكس على الاقتصاد الجزائري بحيث يتم إتباع سياسة ريعية والإصرار على التمسك بما نتج منها والتضحية بالتنمية الاقتصادية والبشرية من اجل البقاء النظام السياسي⁷.

3.. تداعيات الأزمة الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية الجزائري

أثار تراجع أسعار النفط مخاوف واسعة في الجزائر، فقد أدى ذلك إلى فقدان الجزائر 40% من الإيرادات المتوقعة وهذا ما عرض التوازنات المالية إلى ضغوطات كبيرة في أرصدة الميزانية الجزائرية وهذا بدوره كان له تداعيات على الجانب الاقتصادي.

أ. تراجع احتياط الصرف بالعملة الصعبة: موازاة مع تراجع سعر الصرف عرفت احتياطات الرسمية للعملة الصعبة تراجعا كبيرا حيث انتقلت من 194 مليار سنة 2013 إلى 144 سنة 2015 لتتقهقر سنة 2016 إلى حدود 114 مليار دولار⁸.

ب. تراجع وانخفاض في قيمة الدينار الجزائري: بعدما كان واحد دولار يقابله 79.5 دينار جزائري نهاية جوان 2014 صار 99.5 دينار جزائري مع نهاية جوان 2015 أي بانخفاض 20 % من قيمة الدينار بينما بلغ 110,38 دينار جزائري نهاية جوان 2016 وقد تراجع قليلا مع نهاية جوان 2018 ليلبغ 107.85 دينار⁹.

ج. تراجع الميزان التجاري: انخفاض أسعار النفط بالسوق الدولية أدى إلى تراجع حاد في قيمة صادرات المحروقات من 63,663 مليار دولار في عام 2013 إلى 58,362 مليار دولار سنة 2014 إلى 33,08 مليار دولار سنة 2015، وبالتالي انخفاض الصادرات الجزائرية الإجمالية من 64,08 مليار دولار سنة 2013 إلى حدود 60,1 مليار دولار خلال سنة 2014 ثم 34,6 مليار دولار سنة 2015. في حين قدرت الواردات الجزائرية الإجمالية بما يقارب 55 مليار دولار في سنة 2013 و 59,6 مليار دولار سنة 2014 لتبلغ 52,6 مليار دولار في نهاية سنة 2015، مما أدى إلى تراجع حاد في رصيد الميزان التجاري من 9,88 مليار دولار عام 2013 إلى 0,46 مليار دولار سنة 2014¹⁰.

د. تأكل صندوق ضبط الإيرادات: يعد الصندوق الضبط الإيرادات بمثابة ضابط التوازن الحكومي المالي ويتم ضخ الأموال في الصندوق من خلال فوائد القيمة الجبائية الناتجة عن اعلي مستوى للأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قوانين المالية. تشير الإحصائيات في سنة 2014 إلى بلوغ صندوق الضبط الإيرادات حوالي 5563,5 مليار دينار اي ما يعادل 51.18 مليار دولار لكنه عرف تراجعا مع نهاية سنة 2015 ليصل إلى 440,1 مليار دينار ما يعادل 40.55 مليار دولار ما يعني أن هذا الصندوق فقد 10.63 مليار دولار في عام واحد قبل ان يساهم انخفاض أسعار النفط في حرمان الصندوق من موارد جديدة إضافية ومع نهاية سنة 2016 بلغت مدخرات الصندوق 2072,2 مليار دينار ما يعادل 18,93 مليار دولار، وهو ما يعني اقتطاع قياسي بلغ 21.61 مليار دولار وستواصل الاقتطاعات في 2017 يبلغ الناتج 1042,6 مليار دينار¹¹.

4. السياسات الحكومية المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية في الجزائر

في بداية الأزمة سلكت الجزائر مسارا أمنا ومطمئنا عبر إتباع مقاربة " لنتنظر ونرى " انطلاقا من توقعات حدوث ارتفاع جديد في الأسعار الدولية. بحيث اعتمدت على الاحتياطي الحكومي الذي بلغ 179 مليار دولار في نهاية سنة 2014 لمعالجة العجز في الميزانية العامة والميزان التجاري، حيث أنفقت الحكومة 24 مليار دولار في 2014 ولكن سرعان ما بدأت القيادة الجزائرية تغيير مسارها بعدما أدركت أن الحالة السوية الجديدة ترسو على 40 دولار للبرميل إذ أنها تحتاج أن يكون سعر البرميل 115 دولار كي تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة¹². وبصفة عامة يمكن تقسيم السياسة الحكومية لمواجهة الأزمة إلى:

1.4. السياسة الحكومية القصيرة المدى لمواجهة الأزمة الاقتصادية

أ. السياسة المالية التقشفية: وذلك عن طريق تجميد بعض المشاريع التنموية و إلغاء التدريجي للنفقات الغير المتكررة، وكذلك تخفيض الاستثمار العمومي وتخفيض المساعدات التي تقدم للدول الإفريقية بنسبة 50%¹³.

ب. سياسة ترشيد النفقات: بحيث قامت الحكومة بتخفيض نفقات الميزانية العامة عن طريق تخفيض ميزانيته 2016 مقارنة بعام 2015 بالنسبة 8.8 %، كما انخفضت ميزانية التسيير بالنسبة 3.3 % وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%.

ج. التمويل الغير تقليدي: وذلك عن طريق اللجوء إلى طباعة النقود كسبيل لتسديد جزء من الديون الملقاة على خزينة الدولة، وكان ذلك بعد إجراء تعديلات لقانون القرض والنقد 03-11¹⁴.

د. تقييد التجارة الخارجية: وذلك عن طريق إقرار نظام التراخيص للاستيراد في المرحلة الأولى، ثم إصدار قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد، بالإضافة إلى إقرار بتخفيض في السعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية¹⁵.

2.4. السياسة الحكومية البعيدة المدى لمواجهة الأزمة الاقتصادية (النموذج الاقتصادي الجديد)

وهو برنامج حكومي بعيد المدى صادقت عليه في 26 جوان 2016، في إطار سياسة التنويع الاقتصادي وإصلاحه هيكليا. ويهدف بصفة أساسية إلى تحقيق معدل النمو 6,5 % خارج قطاع المحروقات في فترة الممتدة بين 2016 و 2030. وتقوم معالم هذا النموذج على تجاوز لازمة الحالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط، ثم الخروج من وضعية التبعية المطلقة للمحروقات، ثم التوجه نحو تنشيط اقتصاد تنافسي متنوع.

1.2.4. مراحل النموذج الاقتصادي الجديد

صمم النموذج الاقتصادي الجديد على مقاربة المدى الطويل لتحقيق اقتصاد بديل عن الاقتصاد النفطي و يقوم على أساس ثلاث مراحل وهي :

أ. **مرحلة الإقلاع (2016 . 2019):** وهي مرحلة تطمح إلى تطوير إطار اقتصادي الكلي على المدى المتوسط الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير صارمة، وتطوير خطة لتحسين وتطوير إيرادات الجبائية العادية والتجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

ب. **مرحلة الانتقالية (2020 - 2025):** وتسمى مرحلة التحول وهي مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصاد، والذي يهدف إلى استدراك شامل عبر عصنة القطاع أفلأحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما سماه الانتقال الطاقوي وتطوير مصادره، وهذا يفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، ويشيد هذا النموذج إلى إعطاء الأولوية في الاستثمار وإصلاح المنظومة المالية والمصرفية مع إعادة النظر في التسيير العقار الصناعي.

ج. **مرحلة التثبيت والاستقرار (2025-2030):** وهي مرحلة توحيد الرؤيا ليحقق فيها الاقتصاد الوطني استدراك شامل لجميع سياسات السابقة¹⁶.

2.2.4. محاور النموذج الاقتصادي الجديد

أ. **على الصعيد التحول الهيكلي والبنوي للاقتصاد الوطني:** ويتم ذلك عن طريق تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي، ويتم عبر تفعيل دور القطاعات الصناعية خارج المحروقات وتحقيق الانتقال الطاقوي من خلال إدماج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية. وعصنة القطاع أفلأحي للسماح بتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الصادرات¹⁷.

ب. **على الصعيد ترقية الاستثمار:** ويكون عبر تحرير الاستثمار الخاص و إعادة توجيهه نحو القطاعات خارج المحروقات لضمان تنويع الاقتصادي و تسريع وثيرة الصادرات خارج المحروقات في القطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات و تشجيع الاستثمار ألتشاركي بين القطاعين الخاص والعمومي في أن واحد¹⁸.

إن هذه الإجراءات المتخذة من السلطات الجزائرية لمواجهة الأزمة هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصيرة فقد نجحت في تغطية عجز الخزينة وتجنب الاستدانة. إلا أن الهوامش الوقائية للمالية العامة سوف تنفذ في غضون بعض السنوات إذا استمرت الأزمة، كما أن هذه السياسات كانت لها انعكاسات سلبية على الكتلة النقدية المتداولة التي ليست لها مقابل مما أثر سلبا على سعر الصرف. كما أن قرار التقشف الذي بادرت به الحكومة قد يتسبب في تخوف المستثمرين الأجانب من الدخول للسوق الجزائرية نتيجة انعدام المبالغ اللازمة لتمويل المشاريع الجديدة. كما أن هذه الإجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد كانت سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أما بنسبة لنموذج النمو الاقتصادي الجديد فقد ربط عملية التحول الاقتصادي بمرحلة الإقلاع الاقتصادي عن طريق زيادة الجبائية ورفع الضرائب وهذا دليل على أن النموذج لا يرقى أن يكون خطة إستراتيجية واعية بدليل أنه أسقط تماما العنصر البشري من عملية التحول الاقتصادي، كما أنه لم يتم مراجعة النموذج منذ المصادقة عليه في جويلية 2016¹⁹. ومن جهة أخرى إن هذا النموذج ركز في عملية الاستثمارية والتنويع

الاقتصادي على الطاقة المتجددة وهذا ما يعني أن الجزائر بصدد التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على الطاقة الحفرية إلى اقتصاد شبه ريعي يعتمد على الطاقة المتجددة وهذا ما يجعل الاقتصاد دائما في تبعية طاقوية.²⁰ ولهذا كان واضحا وضرورة إيجاد إستراتيجية لا تخضع لعوامل والظروف الإيرادات الطاقوية تتأثر بموجب دخول أي متغير من شأنه أن يهدد ويقضي على مستقبل هذه الاستراتيجيات والبرامج الاقتصادية.

ثانيا: تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل الأزمة الاقتصادية لسنة 2014

تعتبر الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ عن الدولة أي أنها تابعة لها كونها صورة من صور اللامركزية الإدارية. ومن أجل القيام بمهامها والمحافظة على كيانها الهيكلي والتنظيم، لا بد لها من موارد المالية والتي تعتبر العمود الفقري والعصب الرئيسي في الحياة الجماعات المحلية. إلا أن الجماعات المحلية في الجزائر ما زالت رهينة للتمويل الحكومي المركزي والذي جعل الأزمة الاقتصادية تطاولها بالدرجة الأولى.

1. مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

يعرف التمويل المحلي " بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية. بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحلية عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة²¹.

1.1. المصادر الداخلية لتمويل الجماعات المحلية

تشير المصادر الداخلية إلى مدى قدرة الجماعات المحلية في الاعتماد على نفسها في تمويل برامج ومشروعات التنمية المحلية التي تعدها وتنفذها بصورة مستقلة عن الإدارة المركزية، وهي مؤشر على قوة ونجاح نظام الإدارة الإقليمية ومدى استقلاليته القرار المحل.

1.1.1. الموارد المالية الجبائية

وهي الموارد الناتجة عن مختلف الضرائب والرسوم، التي تحصل مباشرة من طرف الجماعات المحلية وتعود إليها بشكل جزئي أو كلي، وهي تشكل 90 % من مداخيل الداخلية. وتنقسم هذه الضرائب بين البلدية والولاية والصندوق الضمان والتضامن والهيئة المركزية. ويمكن تلخيصها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : يبين توزيع الارادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية و الصندوق الضمان والتضامن

نوع الضريبة	الدولة	الولاية	البلدية	الصندوق الضمان والتضامن	صناديق أخرى
الرسم العقار	-	-	100%	-	-
رسم التطهير	-	-	100%	-	-
رسم الذبح	-	-	100%	-	-
الرسم الخاص على البناء	-	-	100%	-	-

-	%5	%40،25	%5	%49	الضريبة الجزائرية الوحيدة
		%100			الرسم على الحفلات
50% الصندوق الوطني للبيئة و 10 % للصندوق الوطني للتراث		%40			الرسم على الاطر المطاطية
20% إلي الصندوق الوطني للسكن		%20		%60	الضريبة على الممتلكات
		%100			الرسم السنوي على السكن
		%100			الرسم الخاص برخص الإعلانات
	%10	%10		%80	الرسم على القيمة المضافة
50% للصندوق الوطني للبيئة				%50	رسم تكميلي علي المياه المستعملة
	%0،11	%1،30	%0،59		الرسم على النشاط المهني
50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث		%35		%15	الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم
75 % توجه للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث		%25			رسم التشجيع لعدم تخزين الفضلات الخاصة

المصدر: خنفري خيضر، طكوش صبرينة، المالية المحلية للجماعات المحلية الإقليمية في الجزائر بين الواقع

والتطبيق، مجلة معارف، العدد 21، ديسمبر 2016، ص ص 215-216.

من خلال الجدول السابق نستنتج أن الدولة تستحوذ على أكبر العوائد الجبائية خاصة الضرائب الأكثر مردودية مثل الرسم على النشاط المهني والذي تستفيد منه بنسبة 2 % للإدارة الإقليمية فقط ونفس الشيء بالنسبة للرسم على القيمة المضافة حيث تأخذ الدولة نسبة 80 % من عائداته بينما يأخذ الصندوق المشترك للجماعات المحلية 10 % ويبقى للبلدية 10%. وبعملية حسابية بسيطة فان الإدارة المركزية تستحوذ في المتوسط نسبة 75 % من إيرادات الضرائب والرسوم مقابل 25 % للإدارة الإقليمية. أما الرسوم الأخرى التي تملك فيها الإدارة الإقليمية نوع من الحرية تتميز بعائداتها الضعيفة.

2.1.1. الموارد المالية الغير جبائية

تشكل 10 % من إيرادات الكلية الداخلية، وتتكون من الموارد الذاتية ومداخل الممتلكات وموارد

الاستغلال المالي. أما فيما يخص الموارد الذاتية قد أشير إليها في المادة 158²² من قانون الولاية و 179²³

من قانون البلدية وهى عبارة عن اقتطاع من إيرادات التسيير مبلغ مخصص لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار، أما مداخل الممتلكات تنتج عن استغلال وإستعمال الجماعات المحلية لأملكها بنفسها أو من طرف الغير كالمحاصيل الزراعية واستغلال المعارض وأماكن التوقف وغيرها. أما موارد الاستغلال المالى فهى عبارة عن موارد المالية الناتجة عن تقديم الخدمات للمواطنين، وهى مرتبطة بمدى فعالية الجماعات المحلية ومدى حركتها.

ولكن تبقى هذه الموارد ضعيفة ويرجع ذلك إلى سوء التقدير الموارد من قبل السلطات المحلية، وكذلك عدم استعمال و استغلال العقلانى للموارد ونقص او غياب الصيانة. أما فيما يخص التمويل الذاتى فهو لا يعبر عن مورد حقيقى كما أن وضعية ميزانية الجماعات المحلية تتميز بضعف كبير فى إيراداتها يجعل هذا التمويل الذاتى دون فعالية²⁴.

2.1. المصادر الخارجية لتمويل الجماعات المحلية

1.2.1 إعانات المالية

تخصص السلطة المركزية إعانات مالية إلى الوحدات المحلية فى البلديات والولاية لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت هذه الإعانات مقدمة من طرف الدولة والمتمثلة فى مختلف البرامج التنمية المحلية كالمخططات البلدية لتنمية والمخططات القطاعية الغير الممركزة. أو الإعانات المقدمة من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية. وقد حدد المشرع الجزائري الحالات التى تلجا إليها الجماعات المحلية فى طلب الإعانات سواء بالنسبة للبلدية فى المادة 172 من قانون 11- 10 المتعلق بالبلدية والمادة 154 من قانون 12 - 07 المتعلق بالولاية²⁵.

2.2.1 الهبات والوصايا

وهى ما يقدمه المواطنين إما بشكل مباشر للجماعات المحلية أو بشكل غير مباشر من خلال المساهمة فى تمويل المشاريع. وبالرجوع إلى قانون البلدية وقانون الولاية الحاليين فى المادتين 57 و 55 على التوالي نجد إن المشرع سمح بالقبول الهبات والوصايا، وهذا بعد مداولة للمجلس المحلية وموافقة السلطة الوصية خاصة إذا تعلق الأمر بالهبات والوصايا الأجنبية.

3.2.1 القروض

هى مصدر من مصادر الإيرادات المحلية تستعمل فى تمويل المشاريع الاستثمارية التى تعجز الموارد الميزانية المحلية على تغطيتها، وقد رخص القانون الجماعات المحلية فى الجزائر بعقد قرض لتمويل المشروعات التنموية، بحيث نصت عليه المادة 174 من قانون البلدية والمادة 156 من قانون الولاية وقد أنشأت الدولة بنوك عمومية تقوم بتمويل الجماعات المحلية على رأسها بنك التوفير والاحتياط وتكون هذه القروض ذات فائدة بسيطة ومدة سدادها تعتمد على طبيعة المشروع المراد الاقتراض من أجل إقامته²⁶.

رغم أهمية الإعانات المركزية ودورها الكبير في تمويل التنمية المحلية إلا أنها تعبر عن سلطة مالية تملكها الإدارة المركزية، لأنها استثناء وليس الأصل وهذا ما ترك آثار سلبية على استقلالية المالية للإدارة الإقليمية. وذلك أن هذه الإعانات المقدمة تكون ضمن إطار قانوني معروف يحدد مسبقا إجراءات وكيفية إنفاقها وأشكال الرقابة عليها لضمان حسن استغلالها لصالح العام، فالسلطة المركزية تحتفظ بحق التوجيه والإشراف وهذا ما يتعارض مع مبدأ التسيير اللامركزي و على استقلاليتها.

أما فيما يخص القروض فهي مشروطة بقدرات التسديد التي تتوفر عليها الجماعات المحلية وموافقة الإدارة المركزية وهذا الأمر هو ما جعل اللجوء إلى الاقتراض نادر جدا في الجزائر²⁷.

2. أسباب تأثر الجماعات المحلية بالأزمة الاقتصادية و أثرها على تمويل الجماعات المحلية

1.2. أسباب تأثر الجماعات المحلية بالأزمة الاقتصادية

إن السبب الرئيسي للتأثر الجماعات المحلية بالأزمة الاقتصادية هو بسبب ضعف وعدم كفاية مصادر التمويل المحلية الذاتية، خاصة الموارد الجبائية وهذا بدوره يجعل الجماعات المحلية تستعين بالسلطة المركزية في تمويلها. ومن بين أسباب ضعف الموارد المالية الذاتية نجد:

_ ضعف الجباية المحلية وانخفاض مردوديتها واستحواذ السلطة المركزية على الضرائب الأكثر ربحية، وغياب معايير موضوعية في التوزيع الجباية المحلية. كما تعاني الجباية المحلية من الغش والتهرب الضريبي وهذا يحرم الجماعات المحلية من مبالغ ضخمة يمكن أن توجهها للاستثمار ومجالات عديدة²⁸.

_ عشوائية التقسيم الإداري التي بادرت به السلطات الجزائرية عام 1984 بمقتضى قانون 84 - 09 احد السباب الرئيسية في تعقد الوضعية المالية لمعظم وحدات الجماعات المحلية. فالتقسيم الإداري اخذ بمعايير إدارية وسياسية الهدف منها التقريب الإدارة من المواطنين وتحسين الخدمة العمومية ومن جهة أخرى أغفل المعايير الاقتصادية والمالية في التقسيم الإقليمي، بحيث أنتج هذا الأخير أكثر من 800 بلدية فقيرة ومعظمها ريفية، ولا تتوفر فيها إي نشاط اقتصادي مدر للمداخل الجبائية، مما جعلها تعاني العجز والفقير والإفلاس²⁹.

_ عدم التطابق الموارد والأعباء بحيث تعتبر الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية غير كافية ولا تحقق الهدف المنشود طالما لا تواكب تطورات النفقات العامة للجماعات المحلية ولهذا لوحظ تطور مستمر للنفقات المحلية يقابله زيادات بطيئة في الموارد الجبائية المحلية³⁰.

_ ضعف ناتج أملاك الجماعات المحلية فالواقع يبين أن هذه الموارد لا تساهم كثيرا في موارد الجماعات المحلية وذلك لعدة اعتبارات سواء لسوء تطبيق النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بسير واستغلال الممتلكات. وانعدام فهرس عقاري لدى الجماعات المحلية، بالإضافة إلي غياب المتابعة المستمرة والجدية لهذه السجلات وتعرضها في بعض الحالات إلي الشطب أو الزيادة³¹.

نتيجة لما سبق تجعل الجماعات المحلية رهينة للتمويل الحكومي، فالبليات والولايات تعتمد على التمويل المركزي بشكل كلي عن طريق الإعانات والمبالغ المخصصة عبر مخططات والبرامج التنموية مختلفة ومتنوعة،

وان هذه الأخيرة تعتبر من النفقات العمومية وهي مرتبطة بشكل مباشر مع تطور أسعار النفط وأي انخفاض في أسعارها سيؤدي إلى الانخفاض في النفقات العامة، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض في برامج الإعلانات المقدمة لتمويل التنمية المحلية.

2.2. اثر الأزمة الاقتصادية على التمويل المحلي

لقد أوضحنا في المحور الأول اثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، وسوف نحاول تبين اثر الصدمة النفطية على الجماعات المحلية

1.2.2. انعكاسات الأزمة الاقتصادية على تمويل المخططات والبرامج التنموية المحلية

لقد أثر انخفاض أسعار النفط في انخفاض في حجم التمويل العمومي، وهذا ما انعكس على مختلف المخططات والبرامج المحلية ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم 2: يوضح أثر انخفاض أسعار النفط على المخططات والبرامج التنموية المحلية خلال فترة

(الوحدة مليار دج) 2012-2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
PCD	134	80	130	200	120	70
PCW	-	151,50	200	170	-	-

المصدر : قريني نوردين، تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل تراجع عائدات النفط، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البلدية، 20 و 21 ماي 2017، ص 125 .

يلاحظ من خلال الجدول أن هنا تدبب وعدم الاستقرار في مختلف الاعتمادات المالية الموجهة للجماعات المحلية فقد عرفت انخفاض كبير خاصة بين سنتي 2016 و 2017 ويمكن تشخيص ذلك وفقا :

_ فيما يخص مخططات التنمية البلدية (PCD) هناك تراجع بنسبة 40 - % و 60 - % بين سنتين 2016 - 2017 مقارنة لسنة 2015، وهذه الأخيرة عرفت نمو بالنسبة 53,84 % في الاعتمادات المالية مقارنة بالنسبة للصدمة النفطية 2014 وذلك لتنامي احتياجات التمويل المحلي من جهة، من جهة أخرى أن الحكومة لم تنطلق بعد في سياستها الإصلاحية فهي كانت في وضعية مراقب وتأهب (مقارنة لنتظر ونرى) وكان هناك نوع من التأمل حول استعادة النفط لعافيته فالإصلاحات المالية والاقتصادية عرفت الانطلاقة في 2016.

_ أما في ما يخص البرامج التكميلية لفائدة الولاية (PCW) فقد شهد هو الآخر تدببا فقد سجل تراجع بين سنتين 2014 - 2015 بالنسبة 17.64 - % . كما لم تشهد السنوات 2012 و 2016 و 2017 أي اعتمادات مالية للبرامج التكميلية للولاية، ويفسر ذلك بعدم التسجيل احتياجات او عجز مالي في سنة 2012، أما بالنسبة لسنتين 2016 - 2017 يرجع إلى سياسة ترشيد النفقات المتبعة من طرف الحكومة لمواجهة آثار انهيار أسعار النفط والإجراءات المرافقة لإصلاح المالية على مستوى البلدية والولاية³².

يمكن القول إن الإعانات الحكومية مرتبطة بالمتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني بحيث تتوسع وتتزايد في حالات الرفاهية وتقلص إذا حدث العكس، فالمقدار المخططات والبرامج التنموية المحلية المقدمة من طرف الدولة يتغير من سنة إلى أخرى بالزيادة أو النقصان تبعا لتغيرات أسعار النفط لأنها تمثل في الواقع توزيعا للمداخل النفطية.

2.2.2. انعكاسات الأزمة الاقتصادية على المؤشرات الاجتماعية

أ. تراجع القدرة الشرائية للمواطنين: لقد أدى انهيار أسعار النفط إلى إتخاذ الحكومة مجموعة من الإجراءات كالسياسة التقشف وسياسة التسقيف ورفع الدعم عن الموارد الغذائية ذات الاستهلاك الموسع. كما قامت الحكومة برفع من معدلات الضرائب كالرسم على القيمة المضافة وزيادة أسعار البنزين بأنواعه بالإضافة إلى صدور تعليمية وزارية في قطاع التجارة رقم 2017/01 أخصت من خلالها 21 مادة لرخص الاستراد. كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع أغلبية المنتجات بحيث أن السلع شهدت ارتفاع قدر 10% خلال سنة 2015 وفي المقابل فقد استقرت الأجور عند مستوياتها المتدنية، كما أنها انخفضت بحوالي 40% نتيجة انخفاض في قيمة الدينار، كل هذه العوامل أثرت على القدرة الشرائية، فقد كشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن الحقوق الإنسان أن القدرة الشرائية لدي الجزائريين قد تراجعت بالنسبة 60% خلال السنوات الماضية³³.

ب. تقلص فرصة تشغيل: لقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى أتباع الحكومة لسياسة التقشف وتخفيض الاستثمارات العمومية ونتج عن ذلك قرار بتجميد التوظيف في قطاع العمومي لسنة 2015 بالإضافة إلى تجميد التوظيف في الجهاز المساعدة على الإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل. فحسب الديوان الوطني للإحصائيات في تقريره لسنة 2015 فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى 11,2% سنة 2015 بعدما كانت 10,6% في 2014، وتواصلت معدلات الارتفاع في معدل البطالة ليصل إلى 11,7% سنة 2017³⁴. أما على مستوى الجماعات المحلية فقد قامت المديرية العامة للتوظيف العمومية بإرسال برقيات لكل بلديات الوطن تخطرهم فيها بإحصاء المناصب المالية الشاغرة و تجميد مشاريع التوظيف والترقية وتوزيع المناصب النوعية في جميع البلديات³⁵.

ج. تهديد السلم الاجتماعي: إن استمرار انهيار الأسعار النفطية يتولد عنه مشاكل اقتصادية واجتماعية حتما سيؤثر على امن واستقرار الجزائر خاصة في ظل التوتر الأمني الذي تعرفه الدول الجوار. وكذلك سوف تستغل بعض الأطراف الداخلية والخارجية هذا التراجع للأسعار لتأجيج وزعزعة الوضع عن طريق الاحتجاجات والاضطرابات ونشر الفوضى وذلك بدافع وثيرة التنمية³⁶.

إن هذه الوضعية والواقع الصعب يشكل تحدي يدفعنا إلى تساؤل عن دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل التحديات المالية التي تواجهها الجماعات المحلية في هذا المجال خاصة بعد التراجع وانخفاض المتوقعة لإعانات المخصصة لإرادات المحلية حسب التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية الناتجة عن الصعوبات المالية التي تعاني منها الخزينة العمومية بعد انخفاض أسعار النفط.

3. إصلاحات الحكومية المتخذة على المستوى المحلي لتجاوز الأزمة (وثيقة تعليمية وزارية)

تظهر هذه الإصلاحات من خلال الوثيقة التعليمية المقدمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية للسلطات المحلية والمتمثلة " بالتدابير المتخذة لمواجهة انخفاض أسعار النفط" . بحيث تحتوي هذه الوثيقة عن رؤية جديدة في إدارة الجماعات المحلية مبنية على التسيير العقلاني والحديث والفاعل دون المساس بنوعية الخدمات المرفق العام وان هذه المقاربة الجديدة تركز على ثلاث محاور أساسية تسبق إعداد الميزانية الأولية لسنة 2016 وهي تقوم على:

1.3. تامين الموارد المحلية

- _ تسمح هذه الأملاك بزيادة إيرادات البلدية ويكون تامين هذه الأملاك عن طريق :
- _ إحصاء جميع الأملاك البلدية عن طريق إنشاء دفتر المحتويات بهدف تامينها ورفع من مداخنها.
- _ ضبط أسعار الإيجار المحلات ذات الاستعمال السكني.
- _ تفضيل مبدأ المزايدة لمنح الأملاك المنتجة للمداخيل خاصة منها الأسواق والمذابح.
- _ اعتماد الرخص في شكل اتفاق عند كل استعمال مؤقت للدومين البلدي العمومي.
- _ وضع تسعيرة عادلة للخدمات لمستعملي المرافق العامة.

2.3. ترشيد الإنفاق المحلي

- يقصد بترشيد الإنفقات خلق تجانس وكذا وضع خيارات في الاستثمار والتجهيز بمنطق الاقتصاد وقد تم اقتراح إجرائين بالنسبة لميزانية 2016
- أ. لإجراء الأول: إعداد التوازن بخصوص النفقات ويكون ذلك ب:
- _ يجب أن تكون نفقات قسم التجهيز أعلى بكثير من تلك المتعلقة بقسم التسيير، والتي يجب أن تسجل انخفاض بنسبه 5%.
 - _ يجب أن تحتل نفقات الاستثمار المنتجة للثروة حصة الأسد من القسم الثاني، حتى تشكل في المستقبل القريب مصدرا للإيرادات.
- ب. الإجراء الثاني: تحسين التحكم في النفقات من خلال
- _ توحيد والتجميع طلبيات والتصفية تلك التي قيمها صغيرة بسبب التكاليف الإضافية.
 - _ وضع سياسة من أجل المشتريات والإمدادات قبل الإعلان عن المناقصات، مع تحديد الاحتياجات العاجلة والاحتياجات المستقبلية.
 - _ تشجيع التعامل مع الموردين مع تفادي قدر الإمكان المؤسسات ذات الشخص الوحيد والحرفيين عن طريق الاتفاقيات أو صيغه صفقة طلبيات.

3.3. منهجية إعداد الميزانيات حسب التعليمات

أ. بخصوص قسم التسيير

- التحكم في نفقات حظيرة السيارات للجماعات المحلية من خلال التسيير الصارم والعقلاني للحظيرة مع تجنب المبالغة في الاستعمال، لاسيما في ما يتعلق بنفقات الوقود التي يجب تقليصها بنسبه 20 % على الأقل.
- الامتناع عن الالتزام بالنفقات ذات الطابع التباهي أو ذات الطابع الكمالي .
- النقص في استخدام بعض الخدمات والمنتجات ذات الاستهلاك المتكرر مثل الهاتف والأوراق والمطبوعات.

ب. بخصوص قسم التجهيز والاستثمار

- الاهتمام بالاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية المنتجة.
 - توجيه الفائض المحتمل للميزانيات لانجاز مشاريع استثمارية منتجة للمداخل.
 - إدخال الديمقراطية التشاركية عند اختيار المشاريع وكذا الانطلاق في انجازها.
 - أثناء توزيع الغلاف المالي الممنوح على البلديات يجب تفضيل تلك التي تسجل تأخر في الانجاز.
- بالإضافة إلى هذه الإصلاحات فقد تم رفع من قيمة الايجارية الجبائية للعقارات الخاضعة للرسم العقاري وكذا رفع من قيمة الرسم على رفع القمامات المنزلية و تعريف الضريبة على أملاك³⁷.
- إن هذه الإجراءات كانت إجراءات ظرفية فهي إجراءات من أجل تسيير فترة ومرحلة معينة، بل إن هذه الإجراءات زادت من مديونية المجالس المحلية و عدم مقدرتها على التكيف مع مختلف هذه المتغيرات الحاصلة كما تم تجميد الكثير من المخططات التنموية القطاعية للبلدية. ولهذا كان من الأفضل والأحسن لو كانت هناك إجراءات وإصلاحات جذرية والتي تتطلب إعادة النظر في القوانين البلدية والولاية.
- ثالثا: أفاق وسبل تفعيل التمويل المحلي خارج إطار التمويل المركزي (تحويل الجماعات المحلية إلى الدور الإنتاجي والاقتصادي)

إن تفعيل نظام التمويل المحلي يتطلب رسم سياسة اقتصادية محلية جديدة تساهم في نسبة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والمحلي، وفق خطة تعتمد وتغلب الجانب الاقتصادي في خدماتها واستخدام و استغلال امثل لمقدراتها وفق مقارنة شاملة تؤدي إلى تنظيم اقتصادي محلي. ولا بد أن تكون هذه الصياغة الجديدة للجماعات المحلية تتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق. تعمل على خلق ثروة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود. ولهذا فان تفعيل الدور الاقتصادي الجديد للجماعات المحلية يكون عبر ثلاث خطوات:

1. استقلالية المالية للجماعات المحلية كحتمية للإقلاع الاقتصادي المحلي

لا يمكن للجماعات المحلية القيام بالدور الاقتصادي المنوط بها إلا اذا كانت لها استقلالية مالية وإدارية. وان للقيام بهذا الدور يتوجب توسيع سلطات الجماعات المحلية على إيراداتها الذاتية، وان يكون لكل

- منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على مستوى المحلي. وإن دعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الجماعات المحلية في خلق مصادر التمويل الذاتي المحلي في إطار اللامركزية الإدارية ويكون ذلك بي:
- إعادة النظر في الحصة المالية للجماعات المحلية وذلك بزيادة النسب المقررة للإدارة الإقليمية خاصة ما تعلق بالموارد الجبائية ذات المردودية العالية والتي تحتكر النسبة الأكبر منها للإدارة المركزية.
 - إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها الضريبي أي أن تتمتع بالسلطة التقديرية في تحديد معدل الضريبة وتحديد القاعدة الضريبية وإدارة وتحصيل الضرائب المحلية.
 - إعطاء استقلالية محلية في تحديد أسعار بيع واستغلال الأملاك فلا يعقل مثلا أن تكون أسعار إيجار عقار ولاية الجزائر او وهران هو نفسه في ولايات تقع في وسط او جنوب البلاد.
 - تحرير القيود التي تحد من حرية الجماعات المحلية من الاقتراض وإنشاء مؤسسات اقتصادية لإعراض استثمارية يمكن أن تسهم في العملية الاقتصادية من جهة وتخلق موارد مالية من جهة أخرى³⁸.

2. الانتقال إلي تبني وخلق سياسة اقتصادية محلية

إن كل الظروف الاقتصادية والتغيرات العالمية تؤكد على الدور الإنتاجي والاقتصادي لإدارة الجماعات المحلية ومن هنا يصبح إلزاما أن تقوم الجماعات المحلية بدور المنتج من خلال إقامة مشاريع إنتاجية أو المساهمة في المشروعات ذات طبيعة اقتصادية سواء بصفة مباشرة من خلال استثمار أموالها في مشاريع ذات إنتاجية أو من خلال الشراكة في إدارة الاستثمارات في نطاق حدودها الجغرافية.

1.2. تفعيل الاستثمار المحلي

إن مساهمة الجماعات المحلية في الاستثمار المحلي محدودة لا تعدو أن تكون إلا أجهزة استشارية لدي الهيئات المركزية رغم الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها قوانين الجماعات المحلية الحالية سواء قانون البلدية 11 - 10 أو الولاية 12 - 07، بحيث أن المشرع قد حدد صلاحيات جماعات المحلية لا سيما البلدية منها في مجال تشجيع الاستثمار بشكل غامض وفضفاض، وهذا انطلاقا من عدم تحديد مفهوم ومجال الاستثمار المنوط بالبلدية والولاية كجماعات المحلية على الأقل فقوانين الجماعات المحلية لم توضح الإطار العام للمجلس الشعبي المحلية في تشجيع الاستثمار ولا أنواع الاستثمار الممكن التكفل بها، فهذا الفراغ تسبب عنه صعوبات في الأداء نظرا لحجم وأهمية هذا المجال الذي يجب أن يحظى بتفاصيل دقيقة من طرف المشرع كما هو مقرر في الاستثمارات الوطنية، فالمشرع لم يخصص لكيفية تأطير ومنح الامتيازات والحوافز الاستثمارية بحيث لا توجد نصوصا خاصة في ذلك. كما تم جرد الجماعات المحلية خاصة البلدية سلطة التصرف في أملاكها العقارية وتحويلها إلى مصالح الولائية المتمثلة في الوكالة الولائية لتسيير العقاري³⁹. ومن هذا المنطلق لابد من إعادة بعث و إنعاش الاستثمار المحلي من خلال:

1.1.2. إشراك الجماعات المحلية فى الترقية الاستثمارية

يتوجب على السلطة المركزية تشجيع وتعزيز المبادرة المحلية بغرض تنمية الجوانب الاستثمارية، وذلك من خلال إعطاء نوع من الحرية إلى البلديات والولايات فى مجال تدبير الموارد الاستثمارية بحيث تصبح الإدارة المحلية لها كامل التصرف فى التسيير المشاريع الخلاقة للإنتاج المحلي. وتقوم الجماعات المحلية بكل مبادرة او عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية فى نطاق المخططات التنموية⁴⁰.

2.1.2. إعطاء الأولوية للاستثمار المحلية فى قطاعات الإستراتيجية خارج المحروقات

ويكون ذلك من خلال:

أ. **تركيز الصناعات نحو المناطق الداخلية والجنوبية:** لابد من خلق هجرة معاكسة من الساحل إلى الداخل وأن تعطى الأولوية إلى تنمية المحيط الصحراوي بإعتباره المجال الجغرافي الذي يقع عليه رهان المستقبل وبحكم ما يدخره من مقومات نهضة تنموية أكيدة. ويكون عن طريق تحفيز انجاز استثمارات فى الطاقة المتجددة فى الولايات الجنوبية والهضاب العليا.

ب. **تنمية الفلاحة بالولايات الداخلية والجنوبية:** ويناسب هذا المجال الجماعات المحلية ذات الطابع الريفي والرعي، حيث يمكن إنشاء مؤسسات فى هذا المجال عن طريق توجيهها نحو الاستثمار فى الشعب المتعلقة بإنتاج القمح والزيت والحليب وذلك للحد من التبعية. بالإضافة إلى توجيهها نحو مشاريع استثمارية فى مجال الصناعة التحويلية الفلاحة. أما المناطق الصحراوية فالتجارب العلمية الزراعية أثبتت أن الأراضي الزراعية يمكن استصلاحها إذا توفرت كل المستلزمات الضرورية من مواد أولية وذلك من خلال تشجيع وتكثيف غرس النخيل عن طريق ترقية المستثمرات الصغيرة والمتوسطة فى إطار حق الامتياز الفلاحي⁴¹.

ج. **تطوير قطاع السياحي المحلي:** يعد التنوع الثقافي والجغرافي للجزائر أحد أبرز المزايا التي يمكن للجماعات المحلية إستغلالها فى الاستثمار السياحي وذلك من خلال إنشاء مؤسسات لتهيئة المواقع السياحية والأثرية و المؤسسات تتكفل بتسيير المنتجعات السياحية. كما يمكن عن طريق المشاركة مع القطاع الخاص فى إنشاء مناطق التوسع السياحي والتكفل بتهيئتها و انجاز مشاريع سياحية مهيكلية⁴².

3.1.2. إعادة النظر فى المنظومة القانونية التي تحكم الاستثمار

وذلك من خلال توحيد المنظومة القانونية التي تحكم الاستثمار فى النص قانوني موحد يشمل كافة الجوانب ذات صلة خاصة ما تعلق منها بالعقار الصناعي عقود الامتياز الإعفاءات الجبائية، هذا من اجل السد ثغرات القانونية التي تعرفها المنظومة الحالية، كما يجب استحداث شبك موحد للاستثمار يضم الإدارات ذات الصلة تعرض إمامه ملفات الاستثمار فى كل مرحله، وتعزيز مسار الرقمنة والتصديق الإلكتروني عبر إنشاء بوابه إلكترونية تضمن بنك المعلومات متاح للجميع يبرز العرض العقاري وكذا فرص الاستثمار على مستوى الجماعات المحلية⁴³.

2.2. المشاركة مع القطاع الخاص أفق جديدة لتمويل التنمية المحلية

إن في ظل تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والاقتصاد السوق أصبح دور الوحدات المحلية يركز على المقاربة الاقتصادية للجماعات المحلية، وهذا يقتضي إعادة تعريف العلاقة مع القطاع الخاص من خلال التعاون مع الطاقات الاقتصادية على مستوى المحلي في شكل عقود واتفاقيات الشراكة وهو ما يعكس نظرة جديدة للدور المتنامي للقطاع الخاص للدفع بعجلة التنمية المحلية من خلال توفير مصدر تمويل إضافي للجماعات المحلية. وتظهر أهمية الشراكة من خلال أنها تهدف لحل المشكلات المعقدة أو تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفعالية والتي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد وإنما من خلال أداة لا تمثل بشكل مطلق الحكومة وإنما الاستفادة القصوى من ميزات كل قطاع للعمل معا. كما تظهر أهميتها من خلال كونها تعمل على الاستفادة من الخبرات ومؤهلات وقدرات والإمكانيات القطاع الخاص لتسيير الشؤون المحلية وإعطاء الدفع جديد للمرفق العام والخدمة العمومية⁴⁴.

1.2.2. تفويض المرفق العام كأبرز أشكال الشراكة بين القطاع الخاص والجماعات المحلية في الجزائر

لقد انحصرت الشراكة بين القطاع الخاص والجماعات المحلية في التفويض المرفق العام على شكل عقد امتياز، حيث جاءت المادة 155 من قانون البلدية 10-11 في الفصل الرابع بعنوان الامتياز وتفويض المصالح العمومية انه يمكن للمصالح العمومية البلدية المذكورة في المادة 149 أن تكون محل امتياز طبقا للتنظيم سال المفعول⁴⁵، فالمشرع حصر المرافق البلدية التي يمكن أن تكون محل تفويض وهي المرافق الخدماتية ذات الطابع التجاري، ومن جهة أخرى أعطي البلدية السلطة التقديرية في إخضاع هذه المرافق للطرق التقليدية في التسيير أم تفويضها حسب للإمكانيات وتقديراتها للمرفق. وبالمثل توجه المشرع في الولاية من خلال المادة 149 من قانون الولاية حيث إذا تعذر استغلال المصالح العمومية الولائية المذكورة في المادة 146 عن طريق الاستغلال المباشر أو إنشاء مؤسسة فانه يمكن للمجلس الشعبي الولائي الترخيص باستغلالها عن طريق عقد الامتياز⁴⁶.

إن هذه النصوص تعكس توجهها ضعيفا من قبل الدولة للشراكة في التسيير المرافق العمومية المحلية هذا من جهة. ومن جهة أخرى هي ليست عملية إلزامية وإنما هي عملية تقديرية، وهو ما يعكس عمليا في قلة على الإقبال على المرافق من قبل الخواص.

2.2.2. آليات تفعيل الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر

أ. وضع إطار قانوني لشراكة الجماعات المحلية والقطاع الخاص: إن الانتقال إلي الشراكة مع القطاع الخاص على المستوي المحلي لا ينبغي أن يتم إلا بعد وضع القواعد التشريعية و التنظيمية اللازمة للنجاح، مع ضرورة إحداث أجهزة مكلفة بالمراقبة والتتبع بقدر عالي من الكفاءة والمصداقية. كما يجب أن يحدد القانون الشروط الواجب توفرها في اتفاقيات الشراكة. ويوضح مقتضيات الواجب تطبيقها خلال إنجاز المشروع بداية من

إختيار شركة المشروع مرورا بتنفيذ المشروع وتشغيله وانتهاء بتحويله ونقل أصول المشروع إلي الدولة أو الجماعات المحلية عند نهاية مدة العقد.

ب. توفير البيئة الملائمة لتشجيع الشراكة: إن شركاء الجماعات المحلية يحتاجون إلي تعزيز نقتهم في السلطات العمومية والتأكيد من الإرادة السياسية لدي المسؤولين للدخول في الشراكة مستمرة معهم. كما لابد من خلق بيئة ملائمة لنجاحها سواء من حيث السياسات العمومية المتبعة، او على مستوي النظام الضريبي المتبع، او على مستوي احترام التعاهدات و الالتزامات المختلفة الملقاة على عاتقها. كما لابد من وجود بيئة اقتصادية و المتمثلة في الاستقرار الاقتصادي و توفير محيط اقتصادي ليعايش كل من الجماعات المحلية والقطاع الخاص تسودها أسس التنافس والتكامل من خلال إبرام عقود الشراكة في إطار منظومة تشريعية وقانونية لا تميز بين القطاعين⁴⁷.

ج. الاستفادة من مختلف أشكال عقود الشراكة: و هي احد أشكال الشراكة الحديثة مع القطاع الخاص وهي عبارة عن أنشطة وتعاون المشترك بين القطاع العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، بحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين بطريقة تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن لكل القطاعين. ومن بين هذه العقود التي يمكن إشراك القطاع الخاص مع الجماعات المحلية نجد:

- العقود الخدمات: بمعنى تقدم المؤسسات الخاصة خدمات بناء على عقود المبرمة مع الجهة العمومية وتكون هذه العقود لمدته قصيرة، كما لجمع القمامات والتنظيف الشوارع، مع احتفاظ القطاع العام بالمسؤولية الكاملة في التشغيل وتسيير المرفق.

- العقود التسيير: وهي اتفاق تتعاقد من خلاله هيئه أو مؤسسه حكومية مع شركة خاصة تضمن إسناد و تسيير وإدارة مؤسسة عمومية إلى القطاع الخاص لفترة محددة مع حق احتفاظ الدولة بملكيتها العامة، على أن تبقى مسؤولية نفقات تمويل والتشغيل والاستثمار والصيانة على عاتق المؤسسة العمومية.

- العقود الإيجار: وهو أن يستأجر المتعاقد الخاص أصول المرفق ويكون مسئولا عن تكاليف التشغيل وإصلاح وصيانة هذه التجهيزات، كما يمكن أن يكون مسئولا عن جميع العوائد من المستفيدين من الخدمة وتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك.

- عقود البناء والتشغيل والتحول: وهو منح السلطة العمومية للقطاع الخاص رخصه استثمار، أي أن يقوم القطاع الخاص ببناء مرافق ثم تشغيلها واستغلالها لمدته معينه وفق عقد ثم يعيدها إلى القطاع العام⁴⁸.

3. الاقتصادي المحلي المستدام كخيار استراتيجي لتمويل الجماعات المحلية

إن الدراسات الحديثة اليوم في مجال الاقتصادي هي الدراسات التي تهتم بالتنوع الاقتصادي في إطار التنمية المستدامة، وذلك بالبحث عن موارد بديلة ومتواصلة ومتوازنة بيئيا واقتصاديا. ولذا لابد من توفير المناخ

الملائم والجذاب للاستثمار الاقتصادي المستدام خاصة على المستوى الجماعات المحلية ويمكن الاستفادة من تجربتين فى تمويل الجماعات المحلية عن طريق الاقتصادي محلي المستدام وذلك من خلال:

1.3. نظافة المحيط والاقتصاد التدويرى

إن إشكالية نظافة المحيط من منظور اقتصادى هدفه الرئيسى تحويل إدارة النفايات إلى قطاع اقتصادى (جمع و فرز و إعادة التدوير) والتي تولد الثروة وتوفر فرص العمل وينبغى اعتبار هذه النقاط فرصة اقتصادية فى المساهمة فى التمويل الذاتى للجماعات المحلية والتعزيز الاقتصاد المحلى.

و الجزائر تحصى اليوم أكثر من 11 مليون طن من النفايات المنزلية على المستوى المواطن وبمعدل نمو 3% سنويا. و لهذا فان النفايات التي يتم جمعها بشكل مباشر او غير مباشر من قبل البلديات او الولايات هي موارد مهمة للغاية يجب استغلالها فلا يجب أن تفكر السلطات المحلية فى التخلص من النفايات على قدر التفكير فى إعادة تدوير وإعادة استخدامها من خلال إنشاء شركات صغيرة أو مؤسسة عامة تشارك فى عملية استرجاع النفايات والفرز والتجميع والمعالجة والتحويل. ولهذا فإن الاهتمام بالاقتصاد التدويرى يعزز اقتصاد الجماعات المحلية باعتبارها هي المسؤولة الأولى فى عملية تنظيف وجمع النفايات وذلك ب:

_ تثمين الموارد (معالجة النفايات القابلة لإعادة التدوير كموارد خام ثانوية) ، وإنتاج الطاقة (توليد الكهرباء فى النفايات غير القابلة لإعادة التدوير).

_ تثمين عائدات النفايات المنزلية لاسيما من حيث الجباية من خلال (الحد او التقليل ، إعادة الاستخدام ، إعادة التدوير).

_ تحويل القطاع الغير الرسمى لجمع النفايات إلى قطاع الرسمى للاستفادة من السوق النفايات والذي تم تقييمه ب 38 مليار دينار.

2.3. الطاقة المتجددة على المستوى المحلى

وضعت الجزائر أهدافا طموحا فى مجال فعالية الطاقة والتنمية و الطاقة المتجددة إلى أفق سنة 2030 ، وتوصى هذه الأهداف إلى التحضير لانتقال الطاقوية نحو نظام متنوع وقل انبعاثا للغازات مع السماح بالتنمية الاقتصادية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية تلعب الجماعات المحلية دورا أساسيا فى تفعيل استراتيجيات الوطنية للطاقة المتجددة على مستوى المحلى من خلال اتخاذ إجراءات على المستوى إقليميا (الإدارة العمومية المدارس والبنى التحتية) فى إشراك الجماعات المحلية فى ديناميكية النمو الأخضر.

كما يمكن أن تلعب دور رائد فى إنشاء وترقية سوق الكفاءة الطاقوية والطاقة المتجددة وتنشيطها من خلال العمل على مستوى المحلى والآثار التي تعود بالفائدة على حد سواء فى خفض تكاليف الطاقة البلدية، فضلا على خلق فرص العمل والتي باتت مصدر قلق للسلطات العمومية ويهدف بصفة عامة هذه المدخل إلى تحديد سياسة طاقوية واضحة ومستدامة على مستوى البلدية وذلك عن طريق:

- إنشاء عرض محلى فى مجال الطاقة المتجددة بهدف تطوير السوق.

- تخفيف الأعباء المفروضة على ميزانية الجماعات المحلية عن طريق خفض فاتورة الطاقة الخاصة بهم.
 - البحث عن مصادر أخرى لميزانيه البلدية من أجل تحقيق الفعالية في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة.
 - تكوين المستمر للفرق المكلفة بالطاقة المتجددة والواجب نشرها على مستوى الولاية والبلدية⁴⁹.
- وبهذا يمكن القول أن تفعيل وتنشيط الدور الاقتصادي للجماعات المحلية يعمل على توفير موارد مالية محلية مستقلة عن التمويل المركزي و ذلك من خلال رسم سياسة جديدة ينظم بمقتضاه الاقتصاد المحلي، وفقا لخطة تعتمد على اتحاد مجموعة من القرارات والتدابير القانونية والجبائية من أجل تحفيز الاستثمار والتنويع الاقتصادي المحلي في إطار الشراكة مع قطاع الخاص بما يجعله يساهم في نسبة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني و المحلي.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن بعد 60 عاما من الاستقلال ما زالت الدولة الجزائرية رهينة سعر البرميل النفط في الأسواق الدولية أين تقسم عائدات الربح النفطي الإدارة المركزية على الإدارة الإقليمية فالجزائر مازالت لم تتعلم من دروس وتجارب انهيارات أسعار البترول السابقة، ومازالت لم تغير استراتيجياتها من أجل تنويع اقتصادها، بالرغم من أنها تملك مختلف الحلول والبدائل والاستراتيجيات لمواجهة انهيار أسعار النفط، فالحد الساعة لم تستطع التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني لي قطاع النفط.
- إن الأزمة الاقتصادية والمتمثلة في الأزمة النفطية 2014 كان لها بالغ الأثر على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى التمويل الجماعات المحلية بصفة خاصة، وأدت إلى انحسار موارد الدولة وموازنتها المالية بشكل كبير، هذا شكل تهديدا لمستقبل التنمية المحلية والوطنية بالبلد.
- إن المتتبع للواقع المالي للإدارة الجماعات المحلية يلاحظ أن هذه الأخيرة تعاني من التبعية المالية للإدارة المركزية من خلال سيطرة الإدارة المركزية على الموارد المالية المحلية والاعتماد على البرامج التنموية المخططة والممولة مركزيا وأن هذه المخططات والبرامج تتقلص وتتوسع حسب تطورات أسعار النفط في الاسواق الدولية .

الهوامش

¹ زايدي حسيبة، بن سماعيل حياة، أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريريج، العدد 05، جوان 2016، ص 2018.

² نجوم أسامة، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، دوحة، مارس 2015، ص 2-3.

³ تفرات يزيد، بكاي أحمد، سليمة بن زعمة، اقتصاد المحروقات وإشكالية التنمية الشاملة : تقييم أثر انهيار أسعار النفط على مسارا لتنمية في الدول النامية حالة الجزائر نموذجا، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، المجلد 14، العدد 02، السنة 2019، ص 77 .

- ⁴ هني عامر، زيتوني عادل، انهيار أسعار النفط وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر 2014-2017، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، المجلد 02 العدد 02، ديسمبر، 2017، ص 391.
- ⁵ محمودي حسين، غجاتي إلهام، أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط الواقع ومبادرات الحل، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العلمي، المدرسة العليا للتجارة، 2020، ص 214.
- ⁶ منة خالد، انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الربعية الجزائر مثلا، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، المجلد 5، العدد 18، 2016، ص 132.
- ⁷ للمزيد أنظر: لقرع بن علي، الدولة الربعية المتجددة: مقارنة تحليلية، مستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 45، العدد 519، ماي 2022.
- ⁸ صديقي رفيق، أزمة الدولة الربعية في الجزائر سنة 2014 من الإنفاق الموسع إلي سياسة ترشيد الإنفاق العمومي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص 319.
- ⁹ عمارة البشير، الآثار النفطية على البطالة في الجزائر 2014-2017، مجلة مجاميع المعرفة، مركز الجامعي أفلو، العدد 2018، 6، ص 60.
- ¹⁰ دفور عبد النعيم، شاهد إلياس، تطورات الراهنة لأسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 24، جوان 2018، ص 398.
- ¹¹ صراوي مراد، مقراني عبد الكريم، تشخيص طبيعة وجذور الأزمة الاقتصادية الحالية في الجزائر وبيان أهم محدداتها، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة المجلد 10، العدد 02، 2018، ص 277.
- ¹² لعراي فاطمة، عياش قويدر، مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل استمرار الأزمة البترولية 2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة الوادي، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019، ص 351.
- ¹³ بلارو علي، الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر الأسباب والآثار والحلول، جامعة سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعراريج، المجلد 7، العدد 11، جوان 2019، ص 438.
- ¹⁴ جباري كريمة، أثر الصدمة النفطية لسنة 2014 علي مسار التنمية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، العدد 09، ديسمبر 2017، ص 81-82.
- ¹⁵ علي بلارو، مرجع سبق ذكره، ص 438.
- ¹⁶ بن موفق زروق، إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، (أطروحة دكتوراه نظام الجديد في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019، ص 137-140.
- ¹⁷ وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعي لتتويج مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار، مجلد 15، عدد 2، ديسمبر 2020، ص 8-9.
- ¹⁸ لعجال لعمرية، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ودراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 37، أبريل 2019، ص 126-127.
- ¹⁹ زروق بن موفق، مرجع سبق ذكره، ص 141-142.
- ²⁰ لقرع بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 52.
- ²¹ خنفر خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 31-32.

- ²² قانون رقم 07-12، المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في 29 فبراير 2012، ص 23.
- ²³ قانون رقم 10-11، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة في 22 يوليو 2011، ص 24.
- ²⁴ خيضر خنيفر، مرجع سبق ذكره، ص 119-121.
- ²⁵ عرقاب إسمهان، لبيد عماد، نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر: بين متطلبات الاستقلالية وتأثير الإعانات المركزية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل، المجلد 7، العدد 1، جوان 2022، ص 1408-1409.
- ²⁶ بشكيط سهام، قدي عبدا لمجيد، تمويل الجماعات الإقليمية في الجزائريين واقع الدعم الحكومي وتحدي شح الموارد الذاتية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 15، العدد 21، 2019، ص 195.
- ²⁷ للمزيد أنظر: بن صوشة محمد، إشكالية تمويل التنمية المحلية (الواقع و آفاق)، دار الحامد للنشر و الطباعة، عمان، 2019.
- ²⁸ غزالي عمر، إدير رانية، عروس أمينة، إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، جامعة غليزان، المجلد 2، العدد 4، 2019، ص 69.
- ²⁹ سايح فريد، أثر عجز ميزانيات البلدية على تمويل التنمية المحلية بالجزائر " (أطروحة دكتوراة في العلوم المالية ومحاسبة)، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 223.
- ³⁰ عمر غزالي، رانية إدير، أمينة عروس، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- ³¹ عواد كيلالي، تمويل الجماعات المحلية، (مذكرة الماجستير، في قانون الإدارة العام)، كلية الحقوق، جامعة سيدي بلعباس، 2017، ص 180.
- ³² نوردين قريني، مرجع سبق ذكره، ص 126.
- ³³ مبروك ساحلي، تداعيات انهيار أسعار النفط على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائري 2015-2020، مركز الدراسات الشرق الأوسط، أنقرة، العدد 118، أبريل 2020، ص 7.
- ³⁴ عمارة البشير، المرجع السابق الذكر، ص 63.
- ³⁵ لعجال سعد، التقشف يجمد الترقيات والمناصب النوعية في الإدارة، جريدة الشروق، العدد 4823، الاثنين 10 أوت 2015، ص 3.
- ³⁶ عامر هني و عادل زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 393.
- ³⁷ للمزيد أنظر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمة رقم 01047 المتعلقة بشروط وكيفية تمويل وإعداد الميزانية المحلية لسنة 2016، المؤرخة في 5 أكتوبر 2016.
- ³⁸ محمد بن صوشة، مرجع سبق ذكره، ص 262-264.
- ³⁹ نويبة هدي، دور الجماعات المحلية والأنظمة المساهمة في دعم وترقية الاستثمار بالجزائر، الفا للوثائق ولنشر والتوزيع، قسنطينة، 2022، ص 44 و 89.
- ⁴⁰ مجادي رضوان، سياسة الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد 12، ص 67.
- ⁴¹ زيدان جمال، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 145-146.

⁴² فريد ساىح ، مرجع سبق ذكره ، ص234.

⁴³ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إنعاش اقتصادى، توازن إقليمى وعدالة اجتماعية، لقاء الحكومة مع الولاية، قصر الأمم نادى الصنوبر، 25-26 سبتمبر 2021 ص 77-80.

⁴⁴ شيبوتى راضية، الدور الاقتصادى الجديد للجماعات المحلية فى ظل أزمة التمويل، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، المجلد ب، العدد 52 ، ديسمبر 2019 ، ص 574-575.

⁴⁵ قانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁴⁶ قانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁴⁷ توفوتى رضوان، الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص ودورها فى تفعيل التنمية المحلية حالة الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير فى علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 152 - 153.

⁴⁸ روجية زيان بعلى، أهمية الشراكة بين القطاع العام و الخاص فى تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال فترة (2002 - 2017) ، مجلة الريادة الاقتصادية الاعمال، جامعة الشلف، المجلد 06، العدد، 02، جانفى 2020، ص 296-297.

⁴⁹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، حكمة غير ممرضة من أجل جماعة إقليمية، (حصينة، مبدعة، مبادرة)، لقاء حكومة مع الولاية، قصر الامم نادى الصنوبر، 29، 28، ص 5-6.